www.akhbar-alkhaleej.com

جامعة الخليج العربي تطلق دبلوم جامعة الأمم المتحدة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية



أطلقت جامعة الخليج العربي النسخة الـ11 من برنامج دبلوم جامعة الأمم المتحدة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بمشاركة 17 متخصصاً عربياً من العاملين في قطاعي المياه والبيئة. وينظم البرنامج مركز الأمم المتحدة لتعليم المياه للمنطقة العربية، الذي تستضيفه الجامعة منذ عام 2008، بالتعاون مع معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والمياه والصحة في كندا، وبدعم من مؤسسات وجهات إقليمية، بهدف بناء القدرات العربية وتأهيل الكفاءات المتخصصة لمواجهة تحديات إدارة الموارد المائية.

وتضم الدفعة 10 مشاركين من المملكة العربية السعودية، يمثلون قطاعات مختلفة في مجال المياه، بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمياه، وخمسة مشاركين من فلسطين والأردن واليمن وسوريا، بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دولة الكويت، ضمن منح مخصصة لأبناء الدول العربية الأقل دخلاً. كما تضم مشاركاً من مملكة البحرين، بدعم من المجلس الأعلى للبيئة، ضمن برنامج بناء القدرات الممول من صندوق المناخ الأخضر، ومشاركاً آخر من السودان بمنحة مقدمة من جامعة الخليج العربي، دعماً لفرص التأهيل والتطوير المهني للكوادر العربية.

وقال أستاذ الموارد المائية بجامعة الخليج العربي الأستاذ الدكتور وليد زباري منسق الدبلوم خلال إطلاق الدفعة: «يمثل برنامج دبلوم جامعة الأمم المتحدة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية منصة إقليمية مهمة لبناء القدرات وتطوير الكفاءات العربية في قطاع المياه»، مشيراً إلى أن قضايا المياه أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه العالم، ولا سيما في المنطقة العربية التي تعاني محدودية الموارد المائية الطبيعية وتزايد الضغوط السكانية والتنموية والبيئية، الأمر الذي يستدعي تبني رؤية متكاملة لإدارة الموارد المائية تراعي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

وأضاف: «إن تنوع الخلفيات المهنية والخبرات التي يحملها المشاركون من مختلف الدول العربية يشكل فرصة حقيقية للتعلم المشترك وتبادل المعرفة والخبرات، وبناء شبكة مهنية عربية تسهم في تطوير قطاع المياه وتعزيز كفاءة إدارته في المنطقة»، معبراً عن فخره بتخريج عشر دفعات سابقة من البرنامج، تجاوز عدد خريجيها 142 خريجاً وخريجة، يشغل العديد منهم اليوم مواقع مهنية مؤثرة في مؤسسات المياه والبيئة والتنمية بمختلف الدول العربية، ويسهمون في تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية ونقل المعرفة إلى مؤسساتهم.

ويمتد البرنامج عاماً كاملاً، من الأول من نوفمبر 2026 حتى نهاية أكتوبر 2027، ويبدأ بالمقرر الدراسي الأول خلال الفترة من 1 إلى 12 نوفمبر الجاري، ضمن خطة أكاديمية وتدريبية تجمع بين المعارف العلمية والتطبيقات العملية في إدارة الموارد المائية.



○ خالد الجلاهمة.



وزارة البلديات تطور خدمة إشعارات المخالفات البلدية

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّرت وزارة شؤون البلديات والزراعة بالتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية خدمة إشعارات المخالفات البلدية، حيث تم تطوير ملصق المخالفة لعرض المعلومات الأساسية المتعلقة بها بصورة واضحة ومختصرة، بما يتيح للمستخدمين الوصول بسرعة إلى تفاصيل المخالفة ذات الصلة من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR).

وبموجب الخدمة المطوّرة أصبح إنجاز الخدمة تلقائيًا وفوريًا. وشملت التحسينات تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى، والتحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%، إلى جانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتحسين الأنظمة المعمول بها، واستحداث مسار سريع أو فئات متعددة، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.

وفي هذا السياق أكد خالد علي الجلاهمة مدير إدارة تقنية المعلومات والتحول الرقمي بوزارة شؤون البلديات والزراعة أن تطوير خدمة إشعارات المخالفات البلدية شمل توفير الخدمة إلكترونيًا عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.mun.gov.bh، حيث يتطلب الإجراء إدخال رقم هوية المخالف لعرض تفاصيل المخالفات المرصودة بحقه. كما يمكن سداد مبلغ المخالفة إلكترونيًا عبر خدمة الدفع السريع، في حال ترتبت عليها رسوم.

وأوضح مدير إدارة تقنية المعلومات والتحول الرقمي أن تطوير هذه الخدمة يأتي استمرارًا لمسيرة تطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة، الهادفة إلى تبسيط الإجراءات، وتقديم خدمات متكاملة تتماشى مع متطلبات التحول الرقمي، بما يعزز تجربة المستفيدين.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

المؤبد لثلاثة ممولين لإرهابيين هاربين في إيران ودعمهم ماليا

جمعوا 21 مليون دينار من 10 آلاف شخص وجهة وحولوها إلى العناصر الإرهابية

غسلوا الأموال في العملات الرقمية عبر منصات إيرانية لإخفاء نشاطهم الإرهابي

صرّح رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بأن المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أصدرت حكمًا بإدانة ثلاثة متهمين ومعاقبتهم بالسجن المؤبد والحبس والغرامة والمصادرة، وذلك عن جرائم تمويل إرهابيين هاربين في إيران، ومزاولة أعمال مصرفية من دون ترخيص، وغسل الأموال.

وقضت المحكمة بمعاقبة المتهم الأول بالسجن المؤبد وتغريمه 100 ألف دينار بحريني لتمويله ودعمه إرهابيين ومزاولته أعمالا مصرفية من دون ترخيص، فضلاً عن مصادرة مبلغ الجريمة ومقداره 21,635,316 (واحد وعشرون مليونًا وستمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وستة عشر دينارًا بحرينيًا).

كما قضت بمعاقبته بالسجن سبع سنوات وتغريمه 100 ألف دينار بحريني لما أسند إليه من تهمة غسل الأموال، ومصادرة مبالغ تلك الجريمة ومقدارها 408,278 (أربعمائة وثمانية آلاف ومائتان وثمانية وسبعون دينارًا بحرينيًا) من أي أموال مملوكة له أو مساوية لها في القيمة.

فيما قضت بمعاقبة المتهمين الآخرين بالحبس ثلاث سنوات ومصادرة الأموال موضوع الجريمة لما أسند إليهما من الاشتراك مع المتهم الأول في مزاولة أعمال الصرافة بالمخالفة لأحكام القانون.

وكانت نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال قد تلقت بلاغًا من المركز الوطني للتحريات المالية بشأن شبكة مؤلفة من المتهمين تزاول أعمالاً مالية غير مرخصة بين مملكة البحرين وإيران، ويمثل المتهم الأول الطرف الرئيسي في تلك الشبكة، إذ كان يتولى جمع الأموال وتلقيها من عامة الناس لتحويلها إلى إيران لأغراض مختلفة، مستخدمًا العملات الرقمية في تنفيذ تلك العمليات.

إذ تبين أن المتهم الأول كان يتلقى الأموال من أشخاص وجهات داخل مملكة البحرين عبر حساباته البنكية، ثم يحولها إلى الحسابات البنكية للمتهمين الآخرين، اللذين كانا يزودانه بالعملات الرقمية المطلوبة في صورة بيع وشراء، ويحولانها إلى محافظه الرقمية عبر منصات إيرانية، وكان المتهم الأول يبيع العملات الرقمية ويحوّل قيمتها إلى حساباته البنكية بإيران، تمهيدًا لتحويلها إلى الأشخاص والجهات طالبة تلك الأموال، مقابل أرباح مالية يتحصل عليها المتهم الأول.

وعليه باشرت النيابة تحقيقاتها، فاستمعت إلى شهود الواقعة، وأمرت بالتحفظ على حسابات المتهمين وتتبع معاملاتهم وعملياتهم المالية وتحديد مصادر أموالهم ومآلها. وكشفت التحقيقات وتقرير التحليل المالي الذي أعدّه المركز الوطني للتحريات المالية عن تلقي المتهم الأول خلال خمس سنوات مبالغ مقدارها 21,635,316 (واحد وعشرون مليونًا وستمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وستة عشر دينارًا بحرينيًا) من أكثر من عشرة آلاف شخص وجهة، وإجرائه العمليات المصرفية آنفة البيان على تلك الأموال من دون ترخيص، بالاشتراك مع المتهمين الآخرين.

كما كشفت التحقيقات أن مبلغًا مقداره 2,758,500 (مليونان وسبعمائة وثمانية وخمسون ألفا وخمسمائة دينار بحريني) من إجمالي الأموال التي تلقاها المتهم الأول كان مخصصًا لدعم عدد من الإرهابيين الهاربين في إيران مع علمه بنشاطهم المؤثم وكونهم مطلوبين لتنفيذ أحكام جنائية.

وثبت كذلك قيامه بعمليات غسل متحصلات نشاطه الإجرامي من خلال دمجها وتمويه طبيعتها بإجرائه عمليات مالية مختلفة وشراء عملات رقمية واحتفاظه بمخزون منها واستمراره في مزاولة نشاطه المصرفي دون ترخيص، وأمرت النيابة العامة في إطار تحقيقاتها بالقبض على المتهمين وتفتيش مساكنهم، وفحص وتفريغ أجهزتهم الإلكترونية، كما استجوبت المتهمين وواجهتهم بالأدلة القائمة ضدهم فأقر كل منهم بما نسب إليه، ومن ثم أمرت بإحالتهم محبوسين إلى المحكمة الكبرى الجنائية، التي أصدرت حكمها المتقدم.





القبض على 3 آسيويين وضبط مواد مخدرة تتجاوز 166 ألف دينار

أكدت وزارة الداخلية أن إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية تمكنت، في واقعتين منفصلتين إحداهما بالتعاون مع شؤون الجمارك، من القبض على 3 أشخاص يحملون جنسيات آسيوية، وضبط مواد مخدرة ومؤثرات عقلية بحوزتهم تتجاوز قيمتها السوقية 166 ألف دينار.

وأوضحت الإدارة أنه إثر ورود معلومات بشأن الواقعتين، باشرت أعمال البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة، التي أسفرت عن تحديد هوية المتورطين والقبض عليهم وضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بحوزتهم، مشيرةً إلى أنه تم تحريز المضبوطات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإحالة الواقعتين إلى النيابة العامة.

وأكدت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية أهمية الشراكة المجتمعية في مكافحة المخدرات وحماية المجتمع من أخطارها، داعيةً إلى الإبلاغ عن أي معلومات ذات صلة عبر الخط الساخن (996) أو البريد الإلكتروني (996@interior.gov.bh)، مع ضمان السرية التامة.

السجن 3 سنوات لأوروبية أجبرت فتاتين على الرذيلة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية إدانة متهمة أوروبية ومعاقبتها بالسجن مدة 3 سنوات وتغريمها 2000 دينار، بعد استقدام سيدتين أجنبيتين إلى البحرين تحت ستار توفير فرص عمل لهن، قبل إكراههما على ممارسة الدعارة والاستيلاء على الأموال المتحصلة منها، كما أيدت المحكمة إلزامها بتحمل مصاريف إعادة المجني عليهما إلى بلادهما، وإبعادها نهائيًا عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

وتعود تفاصيل القضية إلى إعلان نشرته المتهمة بالاشتراك مع أخرى مجهولة عبر أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي، عرضتا فيه فرصة عمل في البحرين مقابل أجر مغرٍ، وعلى إثر ذلك، تواصلت المجني عليهما مع المتهمة كلٍّ على حدة، عبر التطبيق، أثناء وجودهما في بلديهما، وأبدتا رغبتهما في العمل.

واستغلت المتهمة حاجة السيدتين إلى المال وظروفهما المادية والشخصية الصعبة، واتّفقت معهما على اقتسام المبالغ المتحصلة من العمل مناصفةً، قبل أن تتولى إنهاء إجراءات سفرهما وترسل إلى كل منهما تذكرة سفر وتأشيرة.

واستقبلتهما المتهمة في المطار، بعد وصولهما الى البلاد، وتسلمت جواز سفر إحداهما، ثم نقلتهما إلى إحدى الشقق السكنية، حيث كشفت لهما عن طبيعة العمل الذي ينتظرهما، وهو العمل في مجال الدعارة، وأبلغتهما بأن الأموال التي ستتحصلان عليها لن تكون من حقهما إلا بعد سداد جميع المصروفات التي تكبدتها لاستقدامهما إلى البلاد.

وعندما رفضت إحداهما ذلك، لجأت المتهمة إلى تهديدهما بالطرد من المسكن وتركهما من دون مأوى، مستغلةً ظروفهما الشخصية الصعبة، وتمكنت بهذه الوسيلة من حملهما كرهًا على ممارسة الدعارة، والاستيلاء على المبالغ التي تتحصلان عليها، حتى أصبحت تعتمد في معيشتها على الأموال التي تكسبانها، حيث تواصلت المجني عليها الأولى مع أهلها، الذين بادروا إلى التواصل مع السفارة، التي أبلغت السلطات البحرينية بالواقعة.

وكشفت التحريات عن تورط المتهمة، التي كانت تعمل تحت إمرة امرأة أخرى مجهولة في جلب النساء إلى البحرين بغرض استغلالهن في الدعارة، ويكمن دور المتهمة في استقدام المجني عليهما إلى البلاد، واستقبالهما وإسكانهما في إحدى الشقق السكنية، ثم حملهما كرهًا على ممارسة الدعارة والاستفادة من الأموال المتحصلة منها.

